

2021/2/22

مناقشة جهود التخلص الآمن من نواتج تطهير الترع بالبحيرة



تنفيذاً لتوجيهات الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء لوزارات التنمية المحلية والرى والزراعة والتضامن الاجتماعى بالإستمرار فى متابعة جهود تنفيذ المشروع القومى لتأهيل الترع بمختلف محافظات الجمهورية والتخلص الآمن من نواتج التطهير والتكريك والقمامة والمخلفات على جانبي الترع والمصارف .

عقد اللواء محمود شعراوي وزير التنمية المحلية اجتماعاً مع السيدة / نيفين القباج وزيرة التضامن الاجتماع والسيد القصير وزير الزراعة بحضور اللواء هشام آمنة محافظ البحيرة بمقر الوزارة ومشاركة الدكتور محمد عبدالعاطى وزير الموارد المائية والرى عبر الفيديو كونفراس ، وذلك بحضور عدد من قيادات الوزارات والمحافظات .

وفى بداية الاجتماع استعرض " شعراوى " جهود وزارة التنمية المحلية لإزالة ونقل نواتج تطهير المجارى المائية بنطاق الكتل السكنية بالقرى والمدن إلى المقالب العمومية فى المحافظات ، مشيراً إلى بروتوكول التعاون الموقع بين الوزارة ووزارة الرى لإزالة مخلفات نواتج التطهير ، ويتم أيضاً التنسيق بين الوزارتين ووزارة البيئة فى هذا الشأن حيث تم تكليف المحافظات بتحديد مواقع للتخلص الآمن من تراكمات الترع والمصارف بالمحافظات وتم رفع تراكمات من على المجارى المائية قدرت بحوالى 673 ألف طن فى 16 محافظة .

وأكد وزير التنمية المحلية على أهمية منع إلقاء أي مخلفات أو قمامة على جانبي الترع والمصارف بالمحافظات وأن هناك تعاون بين أجهزة المحافظات ووزارتى الرى والزراعة فى هذا الشأن ، لافتاً

إلى تكاليف الدكتور مصطفى مدبولي بتحديد نموذج لمنظومة التعامل مع نواتج تطهير الترع والمصارف والتصرف فيها بإحدى المحافظات، ليبدأ التنفيذ فيها ثم التعميم على باقي محافظات الجمهورية .

وأشار وزير التنمية المحلية إلى أهمية بذل أقصى الجهود لتوعية المواطنين في القرى للمحافظة على سلامة الترع والمصارف خاصة بعد تنفيذ تأهيل وتطهير الترع ، مشيراً إلى أهمية دور الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال جمع ونقل ومعالجة القمامة والمخلفات للمشاركة في المنظومة بالقرى المستهدفة بالمحافظة كنموذج ودعم المبادرات الشبابية في هذا الشأن للتخلص الآمن من القمامة ومخلفات الترع والمصارف ونواتج التطهير .

ومن جانبه استعرض الدكتور محمد عبد العاطي الإجراءات المتبعة من أجهزة الوزارة المعنية للاستعداد لفترة أقصى الاحتياجات القادمة من خلال ضمان أداء وكفاءة سير العمل بكافة ادارات الري والصرف على مستوى الجمهورية ، مع القيام بتطهير الترع والمصارف بشكل دوري لضمان قدرة القطاع المائي على امرار التصرفات المطلوبة بدون حدوث أي نقص في مياه الري بالترع أو حدوث أي إزحامات بالمصارف ، مع متابعة جاهزية قطاعات وجسور المجارى المائية لمجابهة أي طارئ ، ومواصلة الجهود المبذولة من كافة جهات الوزارة للتصدي لكافة أشكال التعديات على المجارى المائية بالتنسيق مع أجهزة الدولة المختلفة ، وتحرير محاضر المخالفات وقرارات الإزالة للتعديات وإرسالها للنيابات العسكرية لإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأنها، ومتابعة عدم تكرار التعدي وإزالة كافة التعديات في مهدها ، بهدف ضمان حسن إدارة وتشغيل وصيانة المنظومة المائية وتحسين الخدمات المقدمة لجموع المنتفعين.

ومن جانبه أكد السيد القصير وزير الزراعة واستصلاح الأراضي على أهميه التوصل إلى آلية للتخلص من نواتج التطهير والتكريك وأن يكون عقد التطهير شامل لنقل النواتج مع ضرورة متابعه المحليات لموضوع عدم إلقاء القمامة فى الترع والمصارف وتفعيل القانون في هذا الشأن شريطة التوافق بين المحليات والتضامن الاجتماعي على إيجاد أسلوب لجمع القمامة من المواطنين بانتظام لضمان عدم إلقاء القمامة والمخلفات على الترع والمصارف .

ومن جانبها، أكدت وزيرة التضامن الاجتماعي السيدة/ نيفين القباج أهمية المشاركة الإيجابية للمجتمع في مواجهة التحديات البيئية مع أهمية إضفاء الجانب الاقتصادي والربحي على منظومة جمع وتدوير المخلفات كجزء من الجهود المبذولة من أجل تطوير وتطهير الترع والمصارف.

كما أشارت القباج إلى أن الوزارة يمكن أن تتيح فرص تملك أصول إنتاجية وإقراض متناهي الصغر للشباب لشراء تريسكلات وسيارات كسح ونقل المخلفات بعد جمعها من المنازل وتجميعها في أماكن تحدها السلطات المحلية بالتنسيق مع المحافظة، وذلك لتكوين سلاسل من القيمة المضافة داخل القرية، مضيفة أنه تم مناقشة الدور الهام للجمعيات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع المحلي في المساهمة في إدارة تلك المنظومة، مع ضرورة التعاون مع المركز القومي للبحوث وغيره في نفس المجال لتعزيز الاستفادة من المخلفات ولتقديم الخبرات العلمية في مجال الاقتصاد الأخضر وحماية البيئة من التلوث.

كما أكدت القباج على دور المجتمع المدني والرائدات المجتمعيات والشباب المتطوع في رفع الوعي بالنظافة والصحة العامة والتنبيه على الغرامات التي يتحملها المواطن جراء مخالفة رمي القمامة

والمخلفات في الترع أو المصارف، حيث أن ذلك سيساهم في تعزيز المواطنة الفعالة والإيجابية
للاسر المقيمة بالمناطق المستهدفة.

وشهد الاجتماع عرضاً من اللواء هشام آمنة محافظ البحيرة حول مستجدات المشروع القومي لتطهير
الترع والمصارف بالمحافظة وتوزيع وتصنيف المجارى المائية سواء التابعة للرى أو الزراعة
وجهود تطهيرها ومنظومة رفع كفاءة الترع والمصارف والمبالغ المالية التي يتم انفاقها في هذا
الشأن ونواتج التطهير ومقترحات التعامل معها .

وخلال الاجتماع تم الاتفاق على أهمية حملات التوعية للمواطنين بعدم إلقاء القمامة والمخلفات على
جوانب الترع والمصارف والعمل على تغيير سلوك المواطنين في هذا الشأن بالتعاون بين الوزارات
، وتحرير محاضر لمن يتم ضبطه بإلقاء مخلفات في الترع والمصارف، أو التعدي على منافع الري
وإتخاذ الاجراءات القانونية التي ينص عليها قانون البيئة في هذا الشأن ومنها غرامة مالية علي إلقاء
القمامة بالمجاري المائية والتي تصل إلي ١٠ آلاف جنيه والإحالة للنيابة العامة للتحقيق .

كما تم الاتفاق أيضاً على أهمية إيجاد بديل أمام المواطنين بالقرى والمدن لعدم إلقاء المخلفات
والقمامة على الترع والمصارف ودعم المبادرات الشبابية لتمويل المشروعات في مجال القمامة
والمخلفات وشراء المعدات والأدوات اللازمة ، كما تم الاتفاق على ترشيح محافظة البحيرة لإحدي
القرى لتنفيذ نموذج للتعامل فيها مع نواتج تطهير الترع والمصارف ليبدأ بعدها التعميم على باقي
المحافظات .